

Distr.: General
12 May 2022
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة السابعة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة السادسة والسبعون
البندان 44 و 67 من جدول الأعمال
مسألة قبرص
الحالة في أراضي أوكرانيا المحتلة مؤقتاً

رسالة مؤرخة 10 أيار/مايو 2022 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه رسالة مؤرخة 9 أيار/مايو 2022 موجهة إليكم من محمد دانا، ممثل
الجمهورية التركية لشمال قبرص (انظر المرفق).
وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار
البندان 44 و 67 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فريدون ه. سينيرلي أوغلو
الممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة 10 أيار/مايو 2022 الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

عطفًا على رسالتنا المؤرخة 10 آذار/مارس 2022 (A/76/750-S/2022/215)، ونظرًا لاستمرار الجانب القبرصي اليوناني في استغلال غياب الجانب القبرصي التركي عن المحافل الدولية، أجد لزاماً عليّ أن أكتب إليكم ردًا على البيان الذي أدلى به ممثل القبارصة اليونانيين خلال الدورة الاستثنائية الطارئة الحادية عشرة للجمعية العامة بشأن الحالة في أوكرانيا، المعقودة في 23 آذار/مارس 2022، والتي شوّه فيها مرة أخرى بشكل صارخ الحقائق القانونية والتاريخية المتعلقة بقبرص.

وفي البداية، ينبغي أن يكون واضحاً أن "جمهورية قبرص" تأسست في عام 1960 وفقاً لمعاهدات قبرص الدولية، أي المعاهدة المتعلقة بإقامة جمهورية قبرص ومعاهدة التحالف ومعاهدة الضمان، التي أبرمها الشعبان القبرصي التركي والقبرصي اليوناني عندما تخلت الحكومة البريطانية عن السيادة على قبرص لصالح جمهورية الشراكة المؤلفة من الشريكين المذكورين أعلاه المتساويين سياسياً، اللذين "يعملان معاً وفي إطار شراكة". وكانت شرعية جمهورية عام 1960 تكمن في الوجود المشترك والمشاركة الفعالة لكلا الشعبين في جميع أجهزة الدولة. ولم يكن لأي من الطرفين الحق في حكم الآخر أو انتحال الحق في حكم الجزيرة ككل في غياب الطرف الآخر داخل هياكل الدولة وحكومتها. وينبغي التأكيد أن مشكلة قبرص قد بدأت عام 1963، وليس في عام 1974، عندما اغتصب الجانب القبرصي اليوناني قسراً لقب جمهورية قبرص القائمة على الشراكة وطرد الشريك القبرصي التركي، بقوة السلاح، من جميع أجهزة الدولة. وخلال السنوات الممتدة من عام 1963 إلى عام 1974، شارك القبارصة اليونانيون، بمساعدة وتشجيع من اليونان، في حملة التطهير العرقي ضد القبارصة الأتراك، المعروفة باسم خطة أكريتاس، وذلك ابتغاء الوصول إلى هدف نهائي هو ضم الجزيرة إلى اليونان (الوحدة مع اليونان "إينوسيس"). وقد استلزم هذا العنف الواسع النطاق وما أعقبه من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان أن يقوم مجلس الأمن بنشر قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص في عام 1964 من أجل وقف إراقة الدماء والفظائع المرتكبة ضد الشعب القبرصي التركي.

وما فتئ ممثلو الجانب القبرصي اليوناني، منذ أمد بعيد، يضلّلون المجتمع الدولي بتصوير مشكلة قبرص على أنها مشكلة "غزو" و "احتلال" من جانب تركيا. والواقع هو أنه ليس هناك أي قرار من قرارات مجلس الأمن بشأن قبرص يصف التدخل التركي المشروع والمبرّر في الجزيرة، الذي نَفَذَ وفقاً لمعاهدة الضمان، بأنه "غزو" أو يصف الوجود التركي اللاحق في الجزيرة بأنه "احتلال". والواقع أن الاحتلال الوحيد في الجزيرة هو اغتصاب الجانب القبرصي اليوناني لمقر حكومة الجمهورية لعام 1960 القائمة على الشراكة.

وفي ما يخص التعليق الذي أدلى به ممثل القبارصة اليونانيين بشأن "المشردين" في قبرص، فإنه لا يجد غضاظة في تجاهل أن هذه المسألة يعود تاريخها إلى عام 1963، عندما اضطّر القبارصة الأتراك في جميع أنحاء الجزيرة إلى الفرار من ديارهم خوفاً على حياتهم من الهجوم القبرصي اليوناني الذي دام إحدى عشرة سنة. وعلى الرغم من أن العديد من القبارصة الأتراك وكذلك القبارصة اليونانيين قد شَرِدُوا في عام 1974 نتيجة الانقلاب اليوناني/القبرصي اليوناني وما تلاه من عواقب، فقد سُوِّيت مسألة المشردين من خلال اتفاق التبادل الطوعي للسكان الذي تم التوصل إليه بين الجانبين في الجولة الثالثة من المحادثات التي عقدت في فيينا عام 1975. وقد نَفَذَ هذا الاتفاق تحت إشراف قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص،

والاتفاق وتنفيذه على السواء مسجلان فعلا في وثائق الأمم المتحدة ذات الصلة (الوثيقة S/11789 المؤرخة 5 آب/أغسطس 1975 والوثيقة S/11789/Add.1 المؤرخة 10 أيلول/سبتمبر 1975).

وفي ضوء ما تقدّم، من الواضح أن الملاحظات المضلّلة التي أبداها ممثلو القبارصة اليونانيين لا تؤيدها الحقائق القانونية والتاريخية المتعلقة بالجزيرة. أما بالنسبة لموضوع الدورة الاستثنائية الطارئة الحادية عشرة للجمعية العامة، التي عقدت في 23 آذار/مارس، أي الحالة في أوكرانيا، فإننا نكرر تأكيد إيماننا الراسخ بأن الدبلوماسية هي الخيار الوحيد لحل النزاعات وأن مبدأ التسوية السلمية للنزاعات يجب أن يتقيد به الجميع. وعلى نفس المنوال، ندعو الجانب القبرصي اليوناني إلى الكف عن خطابه العدائي واختيار طريق المصالحة والتعايش السلمي مع الشعب القبرصي التركي باستخدام اقتراحنا الجديد الرامي إلى التوصل إلى اتفاق متفاوض عليه بحرية ومقبول من كلا الجانبين في قبرص.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البندين 44 و 67 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) محمد دانا

الممثل

الجمهورية التركية لشمال قبرص